

بيان ممثل كندا

يسرني أن أخاطبكم باسم كندا بمناسبة انعقاد الدورة السادسة والأربعين لمجلس المحافظين.

ويشدد الموضوع الرئيسي للدورة هذه السنة على الحاجة الملحة إلى جهودنا الجماعية لتعزيز الأمن الغذائي والحد من الفقر. ونجد أنفسنا وسط مشهد عالمي سريع التغير، يتسم بتزايد الصدمات المناخية والاقتصادية، وجائحة كوفيد-19، وتفاقم النزاعات، لا سيما الغزو الروسي لأوكرانيا.

ومن المرجح أن تتفاقم هذه السنة الأزمة الغذائية العالمية غير المسبوقة، ما يبعدنا عن هدف القضاء التام على الجوع بحلول عام 2030. وبات التقدم المحرز بصعوبة في العقد الماضي يتلاشى أمام أعيننا.

وتدرك كندا الحاجة الملحة إلى دعم التحول المستدام للنظم الغذائية والتنمية الشاملة، مع التركيز على الأشد فقرا والأكثر ضعفا. وقد خصصنا حوالي 650 مليون دولار للمساعدة الغذائية والتغذية الإنسانية في عام 2022، بالإضافة إلى 600 مليون دولار للتنمية الزراعية في السنة المالية 2021-2022.

ونحن نعترف أيضا بالدور المحوري الذي يؤديه الصندوق في هذه الجهود بمدى وصوله المذهل. ولذلك، زادت كندا دعمها للتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق بنسبة 50 في المائة، وقدمت 340 مليون دولار أمريكي من القروض الإضافية على شكل تمويل مناخي.

وخلال السنة المنصرمة، حافظ الصندوق على القدرة على الصمود الريفية في صميم عمله، خصوصا من خلال إطلاق مبادرة الاستجابة للأزمات. وأصبحت مهمة الصندوق أكثر أهمية من أي وقت مضى لدعم الاستجابات الوطنية ذات الملكية المحلية، في سياق التحديات المتعددة والضغوط المالية.

وبينما نواصل تكثيف جهودنا لتحقيق الأمن الغذائي، أود أن أسلط الضوء على أربعة من مجالات القوة الأساسية للصندوق التي تساعد على زيادة الاستثمارات والطموح على أرض الواقع:

أولاً، علينا البحث عن طرق لزيادة الإنتاج الغذائي المستدام والمساهمة في الوقت نفسه في جهود التكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. ويتمتع الصندوق بسجل حافل في مجال العمل المناخي والبيئي، خصوصا عندما يتعلق الأمر بتكيف أصحاب الحيازات الصغيرة. وهذا ما يجعل الصندوق شريكا مفضلا.

وثانياً، تقدّم النساء مساهمات أساسية في النظم الغذائية ومع ذلك يتأثرن بشكل غير متناسب بالفقر، وعدم المساواة، والصدمات. ويعدّ تركيز الصندوق على النهج المفضية إلى التحول في المنظور الجنساني أساسيا لدعم تمكين المرأة ومعالجة الحواجز الهيكلية، كالمعايير التمييزية، وأعباء العمل غير المتكافئة، والحصول على الموارد الإنتاجية.

وثالثاً، علينا تعزيز الشراكات الاستراتيجية، بما في ذلك مع المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، والوكالتين اللتين تتخذان من روما مقرا لهما، والقطاع الخاص، لضمان التعاون الفعال والاستفادة من الموارد لتحقيق المزيد من الأثر. وباعتبار الصندوق مجتمعا للتمويل، فإنه عبأ الكثير من التمويل المشترك لتقديم المزيد في توافق تام مع الآخرين. ونود أن نرى مواصلة هذا العمل.

ورابعاً، يعدّ عمل الصندوق على الصعيد القطري مع الحكومات وأصحاب المصلحة الآخرين أساسيا لبناء الدعم للاستثمارات العامة في القطاع الزراعي، بالاقتران مع سياسات سليمة. ونعتبر عملية اللامركزية في الصندوق فرصة لدعم الحكومات، وتيسير الحوار الاستراتيجي، وتعزيز القدرات.

وبالتطلع قدما إلى التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق، سنحتاج إلى الاستناد إلى برنامج العمل القوي للصندوق، والنظر في الكيفية التي يمكن بها للصندوق أن يوزع موارده بأكبر قدر من الفعالية لتحقيق أكبر أثر.

ولا يساورنا شك في أن الصندوق سيرتقي إلى مستوى التحدي، ويسر كندا أن تكون داعما ثابتا له.

وشكرا لكم.